السلاح ليس زينة أو مظهراً للرجولة!!

□ .. هل تنشأ لدينا قناعة الآن بأن الربط بين ظاهرة انتشار الأسلحة وبين العنف وزيادة معدلات الجرائم المرتكبة ليس ربطا اعتباطيا؟ لقد كان يقال في الماضي إن ظاهرة انتشار وحمل الأسلحة ترتبط بتقاليد يمنية عريقة ، وأن السلاح زينة وأحد مظاهر الرجولة ولا خوف منه، والآن تؤكد الوقائع خطأ تلك التفسيرات التي خدعنا بها أنفسنا لتتصاعد هذه الظاهرة دون حدود أو قيود مما ترتب على ذلك أخطار اجتماعية وإنسانية من المكابرة التقليل من آثارها.

إن توافر الأسلحة مع عدم وجود قواعد أو ضوابط متشددة لحملها وحيازتها والاتجار بها وعدم تسهيل الحصول عليها قد حول الظاهرة إلى خطر حقيقي على الأمن والاستقرار ، فالسلاح لم يكن ذات يوم للزينة ولم يصنع لذلك ، إنما هو وسيلة لإذكاء العداوات وأعمال العنف.

نعم هناك قانون أقر عام ١٩٩٢م لكنه «يشرعن» الظاهرة ولا يحد منها ، والآن يتخوف كثيرون من مشروع القانون الجديد والذي ما يزال مجرد مشروع في أدراج أعضاء المؤسسة التشريعية ، وهي مخاوف لامبرر لها لأن القانون يستهدف المجرمين والمهربين وتجارة السلاح بطرق غير مشروعة ، ولا يستهدف نزع السلاح الشخصي من المواطن كما يروج البعض لذلك، إنه يستهدف «تنظيم الأسلحة» وليس «جمع الأسلحة».

إن أكبر أكذوبة أو خدعة تردد حول هذا الأمر هي أن توافر الأسلحة وعدم التعرض لحرية حمل واقتناء السلاح والاتجار به ضرورة للأمن القومي ، لأن وجود الأسلحة بشتى أنواعها لدى المواطنين وفي السوق سيمكن الشعب من الدفاع عن وطنه ضد الغزاة ، وكلام من هذا القبيل هو تبرير لاستمرار الخطأ ولا علاقة له بأي مشاعر وطنية خالصة وأصحابه يتوهمون وقائع لا وجود لها بينما الواقع أمامهم يقول إن هذا الشعب هو المتضرر من استمرار تنظيم وحيازة الأسلحة.

عندما تعرضت دولة الكويت ، وهي دولة صغيرة لخمس عمليات إرهابية في شهر يناير وجدت الحكومة أن توافر الأسلحة قد ساعد الإرهابيين على ارتكاب تلك الأعمال ولذلك وضعت مشروع قانون «جمع السلاح» .. والأمر هنا «جمع» السلاح من المواطنين والأسواق، بينما ما نطالب به نحن وتسعى إليه حكومتنا لا يذهب إلى أكثر من «تنظيم حمل وحيازة الأسلحة والاتجار بها»، ومع ذلك فإنه بعد اسبوع من حدوث العمليات الإرهابية في الكويت تقدمت الحكومة هناك بمشروع القانون إلى مجلس الأمة ، ووافق عليه في أول شهر فبراير الماضي والتعديل الوحيد الذي قام به المجلس أن أدخل نصا يتضمن سريان القانون لمدة سنة بينما في بلادنا لم تنظر المؤسسة التشريعية في المشروع الذي قدمته الحكومة قبل ست سنوات مع أن أعضاءها يعلمون أن حاجتنا إليه ملحة للغاية .. وملحة الآن أكثر من أي وقت مضى .. فهل يتحركون الآن؟.

العيد الوطني واختيار المكلا للاحتفالات

محمد الزبيدي

■ تقترب بنا الأيام من محطة العيد الخامس عشر لقيام وتحقيق وحدة الوطن أرضاً وشعباً وحكومة وقيادة، ومضى عقد ونصف العقد من الزمن، يعني أن من ولد في مايو عام ١٩٩٠م قد بلغ الآن رشده، وأنه الآن يدرس في الصف الثامن من مرحلة التعليم الأساسي وربما أصبح عضواً في أندية الشباب والرياضة، وقد طوى نصف عمر جيل.

المسافة الزمنية التي قطعتها الوحدة- وإن كانت في عمر الشعوب لا تساوي شيئاً- تفرض علينا أن نقف عندها وقفة تأمل ومراجعة ذلك لأن الزمن هو العنصر الحاسم في حسابات النجاح والإخفاق والحساب والمحاسبة لابد لهما من نقطة تصلح للمقارنة وهذه النقطة والتي يفترض أن تكون نقطة البداية أو نقطة الصفر هي في مجال قياس الإنجاز بمثابة محدد الجهات أو البوصلة بتعبير أوضح وإذا كانت مدينة المكلا قد اختيرت موقعاً للاحتفالات بالعيد الخامس عشر لقيام الجمهورية اليمنية فإن هذا الاختيار يعني النظرة العامة لكل ربوع الوطن.. كما سيتم الاحتفال بالعيد القادم بمحافظة أخرى فجميع المحافظات تعطى الإهتمام ولا أدري ما الذي دفع البعض الى القول بأن أبناء المحافظات الجنوبية لا يلقون الاهتمام في التعامل من قبل الدولة كغيرهم، وفي هذا ما فيه من الغرابة إذ أن سكان المحافظات الشمالية هم اليوم من يشكون من أن عناية الدولة اتجهت للمحافظات الجنوبية وأن كل المشاريع التنموية.. الخدمية والانتاجية تذهب للمحافظات الجنوبية والجنوبية الشرقية والتي شهدت خلال الخمس عشرة سنة الماضية تطوراً عجيباً، فقد اتسعت المدن ورصفت الشوارع وأنيرت وارتفع العمران وتوفرت الخدمات وعادت الحياة الى الأسواق بعد أن تجمدت لفترة ليست بالقصيرة وتوفرت احتياجات المواطنين وباتت الاتصالات والمواصلات في متناول الصغير والكبير وتبددت العزلة بواسطة الطرق، والتي كان أولها طريق الوحدة الممتدة من قعطبة عبر الضالع لتلتقي مع طريق تعز- الراهدة- كرش في العند، وإذا قارنا ما حدث بما كان لا أرى أني متجنياً على أحد بقدر ما أروي واقعاً عرفته بأمانة وصدق، فقد كنت ضمن مجموعة الوكلاء والوكلاء المساعدين الذين انتقلوا من صنعاء والذين عانوا فكان الخبز يأتي من تعز لأن المخابز كانت محدودة تماماً كالمطاعم وذلك على الرغم من أن الوحدة قد فتحت الباب على مصراعيه فتوفرت أسواق الخضر والفواكه وبنفس الطريقة التي توفرت بها أسواق القات، وهذه وإن كانت قبل تحقيق الوحدة لا تفتح إلا الخميس والجمعة وهذه- والحق يقال- كانت حسنة من حيث أنها كانت توفر على المواطن الكثير من المبالغ وكم كنا نتمنى لو أننا عممنا هذه الحالة على الجميع- لكن ماكل ما يتمنى المرء يدركه- ولو تم ذلك لما استنفدنا المياه الجوفية التي تختزنها طبقات الأرض من ملايين السنين ولما تصاعدت مساحة الأرض التي يشغلها القات، ولما قلع بعض المزارعين أشجار البن واستبدلوها بالقات، وعلى أية حال لقد أخذت من المحافظات الجنوبية والشرقية حظاً وافراً من المشاريع خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، وذلك بفضل الوحدة المباركة ومن المعتقد أن أبناء المحافظات الأخرى قد باركوا تلك الالتفاتة لأنها تعني التعويض عن حرمان، وقد تم ونجح هذا التعويض ولله الحمد ولهذا فاختيار المكلا عاصمة حضرموت للاحتفالات يعني إنجاز الكثير من المشاريع وتحسين ماهو قائم منها، و البرهان على ذلك يأتي من توسيع وتطوير مطار الريان ليصبح قادراً على استقبال الطائرات بمختلف الأحجام، ولقد كانت المكلا تحتاج الى مثل هذه الالتفاتة لأنها تحتل موقعاً استراتيجياً على البحر العربي من ناحية، ولأن محافظة حضرموت ذات المقومات العلمية والتاريخية تستحق الاهتمام البالغ من الناحية الثانية، ولأن وادي حضرموت واعد بمستقبل اقتصادي عظيم من الناحية الثالثة، ولكي نتعرف أكثر على ما أنجزته الوحدة المباركة عبر الخمس عشرة سنة فإنه ينبغي لنا أن نتذكر أن محافظة حضرموت بمختلف مدنها وأوديتها ومناطقها كانت تعد في نظر الكثيرين بعيدة كل البعد لأنه لم تكن هناك إلا طريق واحدة ساحلية من عدن الى المكلا، وكانت غير مشجعة للسفر عليها أما محافظة المهرة فمن ذا الذي كان يفكر بالسفر اليها واليوم ولله الحمد وبفضل عودة الوحدة أصبحت كلها قريبة للمواطن وميسورة بفضل شبكة الطرق التي أنجزتها الوحدة في زمن قياسي، وبقدر ما تقترب بنا الأيام من العيد الخامس عشر لتحقيق الوحدة فإن الطرق قد قربتنا من المكلا ومن كل مدن ومناطق محافظة حضرموت وغيرها، وبذلك تمزقت العزلة وبات خير الوحدة ملموساً للجميع...

هل ستبقى إسرائيل حتى العام ٢٠٤٨؟!

ماجد كيالي●

■.. أثار الصحافي الأمريكي بنجامين شفارتس ضجة كبيرة في الأوساط السياسية والصحفية في إسرائيل ،بسبب مقالة نشرها في مجلة «اتلانتيك» الأمريكية ، التي تصدر في بوسطن (عدد شهر مايو الحالي)، وعنوانها: «هل ستبقى إسرائيل بعد مئة عام ؟» إذ اعتبرت هذه المقالة بمثابة صدمة لإسرائيل، كونها لم تنشر في صحيفة عربية، وإنما في صحيفة أمريكية، ثم باعتبار أن كاتبها ليس من كارهي إسرائيل، وليس عربيا، وإنما أمريكي ومن كبار محرري مجلة اتلانتيك ،إضافة إلى كونه يعمل باحثا في معهد «راند» للأبحاث.

والأهم من هذا وذاك، كما هو واضح من عنوان المقالة، فإن شفارتس يتنبأ بأن إسرائيل لن تستطيع البقاء حتى العام ٢٠٤٨، بمعنى أنها لن تكمل المائة عام.

الواقع ان شفارتس ليس فريداً نوعه في طرح هذا السؤال الوجودي الذي ظل يقض مضاجع الإسرائيليين ،منذ قيام دولتهم المصطنعة قبل أكثر من خمسين عاما على حساب الشعب الفلسطيني ،فقبله كثيرون وضمنهم إسرائيليون حذروا بصراحة وجرأة من هذا السيناريو.

مثلا، فقد قام ابراهام بورغ، الرئيس السابق للكنيست الإسرائيلي وأحد زعماء حزب العمل، في مقال نشرة العام الماضي، ينعي دولة إسرائيل والمشروع الصهيوني قائلاً: «الدولة الإسرائيلية تقوم الآن على الفساد والقمع والظلم، وبناء عليه، نهاية المشروع الصهيوني وشيكة جدا».

وهناك احتمال كبير بأن يكون جيلنا آخر أجيال الصهاينة .. قد تبقى الدولة اليهودية قائمة لكنها ستكون من نوع مختلف ،غريبة وقبيحة .. الدولة التي تفتقر الى العدالة لاتدوم لايمكن ان ينجح هذا .. لايمكن الاحتفاظ بكل شيء بدون دفع ثمن، لايمكن ان نترك غالبية فلسطينية تحت القبضة الإسرائيلية ونعتبر أنفسنا في الوقت عينه الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، لاديمقراطية بدون حقوق متساوية لكل من يعيشون هنا، العرب واليهود على حد سواء (يديعوت أحرونوت ٢٠٠٤/٤/٩).

ربما لو جاء نعي إسرائيل من شخصيات عربية، لجزمنا سلفاً أنه يمثل نوعا من التمنيات الذاتية اعتادت عليها الخطابات العربية، ولكن أهمية هذا الأمر بالذات أنه يأتي من شخصيات فكرية وسياسية: أمريكية وإسرائيلية.

وثمة تيار فكري وأكاديمي في إسرائيل، يتمثل بتيار «ما بعد الصهيونية» يعتبر ان الصهيونية ماتت مع قيام مشروعها (إسرائيل) ،وحتى أنه يعتبر قيام إسرائيل جريمة أخلاقية وسياسية وقانونية ،كونها قامت على خرائب الشعب الفلسطيني، وهذا التيار يطالب بتصحيح الوضع بقيام دولة المواطنين أو دولة ثنائية القومية.

أيضا، ربما يشي هذا النعي بنوع من المفارقة، للوهلة الأولى، بالنظر لقوة إسرائيل وإمكانياتها الكبيرة، بالقياس لمحيطها، وبالنظر للدعم الدولي الذي تحظى به، خصوصا من الولايات المتحدة، القطب المهيمن على العلاقات الدولية، وفي مختلف المجالات، السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية.

ولكن لو تمعنا في الوضع فسرعان ما سنجد ان إسرائيل هذه ،برغم جبروتها وصلفها وعنتها ،وبرغم اعتداءاتها واحتلالاتها ،دولة هشة ،لاتقوم على مرتكزات صلبة ،ولذلك فهي سريعة العطب، ما يعطي شرعية للسؤال عن امكان استمرارها من عدم ذلك.

وبشكل أكثر تحديدا فإننا إذا تفحصنا إسرائيل جيدا فسنجد أنها ،وبسبب من طبيعتها وطريقة تكونها التاريخي، مليئة بالتناقضات، فهذه الدولة لم تقم كنتاج طبيعي لتطور المجتمع الاستيطاني في فلسطين، وإنما قامت بفعل الهجرة الاستيطانية إلى هذا البلد ،منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وهذه الدولة لم تقم بطريقة سلمية ،أو نتيجة التوافق مع أهل الأرض الأصليين، وإنما قامت بالوسائل العسكرية، أي بالقوة وبالرغم من إرادة أصحاب هذه الأرض.

المعروف أن كل الدول الحديثة في العالم نشأت كنتاج لتطور تاريخي لكتلة مجتمعية معينة في إقليم جغرافي معين، حتى الولايات المتحدة وأستراليا وكندا (التي قامت على الاستيطان) إلا إسرائيل هي نشاز في ذلك ،فقد أنشئت مؤسسات الدولة، وجلب المجتمع عبر الهجرة والاستيطان، وتم استلاب الأرض ،لإعلان قيام الدولة عليها في مايو من العام ١٩٤٨.

مشكلة إسرائيل أنها أيضا فريدة من نوعها في التناقضات التي نشأت معها منذ قيامها ،فهذه الدولة ادعت العلمانية في حين أنها دولة دينية، في قوانينها ورموزها والأيدلوجية التي حكمت قيامها.

وهذه الدولة التي اعتبرت نفسها واحة الديمقراطية والحداثة في الشرق الأوسط ،تعتبر نفسها دولة يهودية، ما يجعل منها دولة عنصرية ،كونها تمارس التمييز ضد السكان من مواطنيها بسبب الدين والقومية.

ثم إن هذه الدولة تتحدث عن الجماعة الدينية بوصفها جماعة قومية !.

وباختصار فثمة تناقضات مستحكمة في إسرائيل من نوع التناقض بين العلمانيين والمتدينين، والشرقيين والغربيين، والعرب واليهود ،وبين كون إسرائيل مركز اليهودية أم أحد مراكزهم، وبين اليهودية كهوية قومية والإسرائيلية كهوية قومية متعينة، وبين أنصار التسوية ومعارضيها.

فوق كل ذلك فإن إسرائيل ظلت محكومة بتناقضاتها الخارجية، فهذه الدولة، بسبب من طبيعتها الاستيطانية العنصرية الغيبية ،لم تستطع إجراء مصالحة تاريخية مع أصحاب هذه المنطقة (العرب عموما والفلسطينيين خصوصا)، على العكس من ذلك فهي ظلت تعتدي عليهم وتحتل المزيد من أرضهم؛ إضافة إلى أنها لم ترض القيام بإيجاد تسوية للتصالح مع تاريخ المنطقة وجغرافيتها وثقافتها، إذ ظلت تعتبر قيامها حقا مطلقا ،بتبريرات سياسية وعنصرية، وهكذا رفضت إسرائيل تحديد حدودها الجغرافية لدواع أمنية، كما أنها رفضت الاندراج في التاريخ الثقافي للمنطقة، برغم أنها مهد الديانة اليهودية ،مفضلة اعتبار نفسها امتدادا للغرب، وجزءا من حضارته !.

هكذا صعب على إسرائيل، باعتبارها دولة استيطانية – احلالية ،قامت بوسائل القوة والقهر، وعلى أساس ادعاءات دينية – أسطورية، التوجه بذاتها نحو مصالحة مع تاريخها ومحيطها، برغم التحولات الدولية والإقليمية الحاصلة لصالحها؛ لأن هذا يتنافى مع مبررات وجودها السياسية والأخلاقية والأيدلوجية.

وهذه المفارقات تبدو في غاية الوضوح، مثلا، في ظهور إسرائيل بمظهر الدولة المعزولة والمتهمة والمشكوك بشرعيتها دوليا ،برغم من كونها الدولة الأكثر استفادة (كما يفترض) من كل التطورات الإقليمية والدولية التي حدثت في العالم، منذ قيامها وحتى اليوم: من مرحلة القطبين إلى مرحلة القطب الأمريكي الأوحد، إلى مرحلة الحرب على الإرهاب واحتلال العراق.

هكذا نشهد اليوم، مثلاً كيف أن إسرائيل التي تحرص على تأكيد انتمائها للغرب ،أكثر دولة يحرص الغرب على انتقادها واعتبارها عبئا عليه، من النواحي السياسية والأخلاقية والأمنية.

ونشهد كيف تبدو إسرائيل في وضع يتيح لها الاستفراد بالفلسطينيين والإمعان بهم قتلا وتدميرا، إلا أنها تبدو أيضا عاجزة عن فرض املاءاتها عليهم، تماما مثلما نشهد أن إسرائيل ،وهي دولة القوية والمتفوقة والمستقرة في وسط العالم العربي وبالرغم عنه ،قلقة على مصيرها وحائرة بالنسبة لمستقبلها فيه، ما يجعلها تعيش هاجسا وجوديا مزمنا !.

معنى ذلك أن ما جاء به شفارتس، وقبله بورغ، بالنسبة للشك في مستقبل إسرائيل ليس جديدا ،بمعنى الكلمة ،فقط فإن أهميته تكمن في أنه يجدد طرح سؤال المصير، وبكل جرأة، على إسرائيل والإسرائيليين، ليضعهم أمام لحظة الحقيقة، ويكشف البرقع الذي يحجبون خلفه واقعهم الهش وتناقضاتهم المستعصية، ومن ضمن ذلك التناقض بينهم وبين المعايير الدولية، حيث تتأسس الدول على أساس المواطنة والمساواة أمام القانون ،وحيث يجري التصالح مع الجغرافيا والتاريخ والبشر، لا العكس.

حتى الآن أجلت إسرائيل، وبالأحرى تهربت، من الأسئلة المصيرية المطروحة عليها، منذ قيامها، وهي نجحت في ضبط تناقضاتها وأزماتها الداخلية والخارجية، والسيطرة وتوجيهها ،بما يخدم مصالحها وأولوياتها ،بفضل ديمقراطيتها (نسبة لمواطنيها اليهود) وإدارتها الحديثة، وبفضل الدعم الذي تحظى به على الصعيد الدولي، وخصوصا ضمان الولايات المتحدة لأمنها وتفوقها في المنطقة.

لكن بالتأكيد فإن إسرائيل هذه لم تنجح بالرغم من التاريخ، وإنما نجحت بفضله،أي بسبب طبيعة النظام الدولي ،وخصوصا بسبب الواقع العربي، الذي ظل قاصرا عن مواجهة التحدي الذي تمثله لهذه المنطقة.

لكن من يضمن استمرار هذه المعطيات ،كي يضمن تاليا بقاء إسرائيل ؟! ربما تلك هي الرسالة التي أراد شفارتس وقبله بورغ توجيهها.

● كاتب عربي

آفاق

عودة الجنرال..!!

■،،، يفترض أن يكون العماد ميشيل عون القائد السابق للجيش اللبناني قد عاد إلى بيروت في وقت ما عقب كتابة هذا العمود، وبعودته تكتسب الحياة السياسية اللبنانية زخماً قشيباً افتقدته لسنوات طويلة حين كان الاقصاء هو القاعدة والحلم والمطاولة هو الأستثناء.

وأياً كان حجم الجنرال وشعبيته فإنه لن يخرق الأرض ولن يبلغ الجبال طولا، فبيروت منذ الفينيقيين الأُول قد تعلمت كيف تضع الخطوط الحمراء لكل قادم ولكل ذاهب، تطاولهم وتصاولهم وتقيم لكل منهم مهرجانا وعزاء ومزارا، وهي تشهد أن جمالها لا يكتمل إلا حين يقرع كل زعيم طبوله ويجيش أنصاره تحت أشجار الأرز العتيقة التي تطل على بحرها الازرق وسمائها الممطرة ، ليتآلفوا لا ليتنافروا، ويتعارفوا لا ليتنابذوا، فذلك قدرهم الذي لا يعلوه قدر « فإن كنت في شك مما أنزلنا اليك فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك، لقد جاءك الحق من ربك فلا تكونن من الممترين» صدق الله العظيم.

فضل النقيب

حين أمسك الجنرال عون مقاليد الحكم في لبنان وشكل حكومة عسكرية بإيعاز من الرئيس المنتهية ولايته أمين الجمل وضع نصب عينيه المستحيلات الثلاثة التي تشبه الغول والعنقاء والخل الوفي وهي: إخراج سوريا عسكريا ودون إجماع وطني وتشكيل حكومة من لون واحد فيما الحكومة المدنية قائمة، وأخيرا مخالفة ومصاولة كل من يخالفه ولو كان متساكنا معه في حجرة واحدة، لذلك فقد خاض حروبا «دونكشوتية» ضد الجميع انتهت بلجوئه إلى السفارة الفرنسية وخروجه إلى المنفى تحت جنح الظلام، وكان الجنرال في كل ذلك شجاعا ولكنه لم يكن حكيما، وقد أدرك الفرنسيون هاتين الخصلتين فيه فاشترطوا عليه في منفاه ما يخفف جموح الأولى ويطلق العنان لنضوج الثانية، وكانوا في ذلك مضيفين ونطاسيين.

وتذكرنا شخصية عون بجنرال «غارسيا ماركيز في متاهته» حيث الحلم منبع كل عمل ومنتهاه، والأحلام دائماً جميلة وخاصة أحلام اليقظة ، ولكن الحياة دائماً أقوى منها لأننا نعيش في الحياة ونهرب إلى الحلم، والهروب عملية سلبية حتى وإن بدت هجومية في ذهن الحالم، كما مثل الأعرابي:

فإذا انتشيت فإنني
رب الخورنق والسدير
وإذا صحوت فانني
رب الشويهة والبعير

ولا شك أن كثيرين من معجبون بشخصية الجنرال ففيها النزعة البونابرتية بلا وطن بحجم فرنسا وجيوش نابليون التي لم تسلم على تجحفلها التاريخي من الهزيمة في «واترلو» على يد جيوش الانجليز حيث انتهى الامبراطور أسيراً حسيراً في جزيرة «هيلانة» وفيها قدر من الفروسية العربية التي لا تعترف بالهزيمة ومنطقها الدائم « خسرنا معركة ولكننا لم نخسر الحرب».

لقد عاد الجنرال بطائرتين تحملان المرافقين والصحفيين وتحت أضواء تعوّض إذلال النزوح في الليل البهيم ، ولكنه بالتأكيد عاد بعقل مفتوح وقلب سموح، وهكذا هي الحياة: يوم لك ويوم عليك ، ويوم لا لك ولا عليك..

مسافر (زاده) الخيال!!

● كثير من البشر يعجبهم السفر ولا يطيقون حياتهم بدونه وكذلك يوجد ناس يخافونه رغم أنهم قد يمتلكون ملايين الدولارات أما أغرب مسافر في العالم فهو (النيبالي) فهو عند ما يقرر السفر لأي سبب من الأسباب عليه أن يستشير (منجماً) ليقرأ له طالعه مجدداً له الوقت الأمثل لسفره . إلى هنا قد تعتبر الأمر ليس غريباً والشيء الغريب بالفعل ما يحمله (النيبالي) معه في سفره وترحاله مثل بعض الأرز وحبة جوز وقطعة نقد معدنية يلفها جميعاً في خرقة من القماش حتى يضمن لرحلته الراحة والنجاح.

حسين جمال البكري

ومن عادات أهل نيبال في وداع المسافر أن يقدموا إليه لحظة وداعه (بيضة مسلوقة وسمكة مجففة)!!

ذاك حال من له أهل واصحاب أما الإنسان اليتيم الغلبان المقطوع من شجرة لا ادري كيف سيكون حاله هل سيشتري البيضة المسلوقة والسمكة المشوية من المطعم ويقدمها بنفسه إلى نفسه المحرومة من العطف والحنان الإنساني أما أولئك اللاجئون اللذين هجروا أو طردوا من بلادهم بالقوة كحالنا أبناء فلسطين خارج أرضنا المحتلة فهو حال الغربة الكئيبة التي لا نهاية لها.

وبالمناسبة نحن الفلسطينيين المقيمين باليمن الحبيب نقدم أجمل باقات التهاني للشعب اليمني الشقيق ولقائده علي عبد الله صالح الذي يقف إلى جانب حقوقنا وذلك بمناسبة أعياد وحدته المباركة التي هي المثال والقدوة لجميع بلاد العرب على درب الوحدة العربية الشاملة.